

(الإصدار الخامس)

لمؤلفه د/ عامر أحمد الحسيني

أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها ، بكل من رواها من الصحابة ، بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، مع الحكم علي جميع الأحاديث

مع الإحصائية النهائية والأولي من نوعها بالعدد الكلي للأحاديث المروية ونسبة الصحيح والضعيف والمكذوب منها .

خلاصة (1350) مصدر حديثي مسند
وهي كل المصادر الحديثية المسندة الموجودة .

الإصدار الخامس 2023 م   الكتاب مجاني لعموم الناس

ما زاد في الإصدار الخامس :

بعد صدور كتاب (الكامل في السُّنن) ظللت وما زلت أعمل علي الكتاب لمراجعته تصحيحا لخطأ وقع في كتابة كلمة أو سهوا في الحكم علي حديث أو إضافة لحديث وقفت عليه لم أكن أضفته ، إلي آخر هذه الأمور ، حتي يصير الكتاب مقاربا لاسمه ويكون كاملا في جمع الأحاديث النبوية كلها ، وما زاد في هذا الإصدار :

1_ أحاديث موجودة في الإصدارات السابقة لكن فاتني لفظ من ألفاظها ، ومن شرطي في الكتاب أني أذكر الحديث بكل ألفاظه المروية ولا أختار لفظا دون لفظ حتي وإن كانت كلها نفس المعني ، فأضفتها في هذا الإصدار

2_ أحاديث موجودة في كتب كانت في عِداد المفقود عند العمل علي الكتاب ثم وقفت عليها واستخرجت ما فيها من زوائد ، وأكثرها أحاديث متروكة ومكذوبة

3_ أحاديث مكذوبة ذُكرت في بعض الكتب ، وهذه من الأصل ليست من شرطي في الكتاب ، فالكتاب في الأحاديث المروية بأسانيد ، حتي وإن كانت أسانيد مكذوبة كليا إلا أنها ما زالت تروي بأسانيد ،

أما ما يكذبه الكذبة بغير إسناد فإنَّا قد لا نحصي ما يكذبه الكذابون علي مدار الأيام والأمكنة ، إلا أن بعض هذه الأحاديث مشهور تداوله الناس فآثرت ذِكرها فمعرفتها خيرٌ من الجهل بها

وهذه الأحاديث الزائدة في هذا الإصدار ذكرتها مجموعة في آخر الكتاب

عدد أحاديث الإصدار الرابع (63,313) حديث

وزوائد الإصدار الخامس (770) حديث

عدد أحاديث الإصدار الخامس (64,083) حديث

تأليف د/ عامر أحمد الحسيني ، طبيب متقاعد ، سعوديٍّ المولد (1980 م) ،
كنديِّ الإقامة ، متفرغ لدراسة الحديث النبوي وعلومه ،
ولا ينتمي الكاتب لأي جماعة أو تيار سياسي أو ديني .

أكنُّ التقدير لكل المذاهب وأئمتها وأصحابها والآخذين بها ،
إلا أن أحبهم إليَّ وأفضلهم عندي الإمام أبو جعفر الطبري ،
وهو الإمام محمد بن جرير الطبري ، جبل التفسير واللغة والحديث والفقه .

لم يمنَّ الله عليَّ بدراسة الحديث الشريف دراسة نظامية / جامعية ، إلا أني عكفت علي دراسته ،
وما تركت كتابا في الرواية والحديث وعلومه ضمن عصر الرواية إلا قرأته ودرسته ،
أما ما بعد عصر الرواية فلا يحيط أحد بكل تلك الكتب ، إلا أني أتابع المهم منها والمشهور .

وما تركت مذهبا حديثيا إلا طالعته ودرسته وعرفت قواعد أئمته وطرائقهم ،
وليس المكان ها هنا لتفصيل كل مذهب وما فيه من صواب أو خطأ ،
إلا أنك تجد كثيرا من ذلك في مقدمة هذا الكتاب ، ثم في أنحاء الكتاب ،
وفي ما يلي بعد ذلك من كتب . والله وليُّ التوفيق .

المقدمة :

بسم الله وكفي ، وصلاة وسلاما علي عباده الذين اصطفي ، أما بعد :

مسائل المقدمة :

1_ تأليف كتاب يجمع السنة كلها في مكان واحد

2_ المذهب المتبع في هذا الكتاب في عرض وعدِّ الأحاديث

3_ الإحصائية النهائية بعدد الأحاديث ونسبة الصحيح والضعيف منها

4_ مصادر الكتاب

5_ هل في الصِّحاح حديث ضعيف في هذا الكتاب

6_ تكرار الأحاديث في الكتاب

7_ روايات وألفاظ الأحاديث

8_ رواية الحديث الواحد بالإسناد الواحد عن أكثر من صحابي

9_ لماذا تروي أكثر الأحاديث عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وأمثالهم لا عن أبي بكر وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأمثالهم

10_ التضعيف لعدم استطاعة الجمع بين الأحاديث

11_ عرض الأحاديث علي القرآن

12_ هل يشترط في الحديث الصحيح انتفاء الشذوذ والعلةوهل اتفق أئمة الحديث علي هذا الشرط

13_ إنكار عائشة علي بعض الصحابة في بضعة أحاديث

14_ الحديث المتواتر والآحاد

15_ الأحاديث المرسلة

16_ زوائد الإصدار الخامس من الكتاب

17_ بيان الأسباب الحديثية لتعنت كثير من المعاصرين في الحكم علي الأحاديث

18_ اتباع البعض لمنهج اختيار أشد الجرح في الراوي علي الدوام

19_ تقديم البعض للجرح المبني علي الخلافات العقدية والفقهية فوق التوثيق المبني علي حفظ الراوي ومروياته

20_ عدم استقصاء أسانيد كل حديث قبل تضعيفه مطلقا

21_ عدم استقصاء ما للأحاديث من شواهد لمعناها

22_ معاملة البعض للرواة المتروكين معاملة الرواة الكذابين سواء بسواء

23_ أمثلة من كتب أخري من سلسلة الكامل في تفصيل أسانيد أحاديث قيل عنها ضعيفة ومتروكة ومكذوبة وهي أحاديث حسنة

24_ أحاديث فضل العقل

25_ أمثلة لمن ضُعِّفوا وكُذِّبوا وهم ثقات : أبو العباس بن عقدة الحراني

26_ إبراهيم بن يحيي الأسلمي الذي كان يروي عنه الإمام الشافعي ويورّي قائلا حدثني الثقة

27_ الحارث بن عبد الله الأعور الذي أكثر الرواية عن علي بن أبي طالب

28_ محمد بن عمر الواقدي المكثر في رواية السيرة والتاريخ

29_ محمد بن حميد التميمي الذي أكثر الإمام الطبري من الرواية عنه

30_ أبو حنيفة النعمان مؤسس المذهب الحنفي

31_ علي بن عاصم بن صهيب التميمي

32_ الربيع بن حبيب العبسي راوي مسند الربيع

33_ نسخة نبيط بن شريط الأشجعي

منذ بداية عهد الرواية وانتشارها حاول المحدثون جمع بعض الأحاديث في مكان واحد ، علي اختلاف مذاهبهم في هذا الجمع ، ممن جمع بعض الصحيح كصحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن السكن وصحيح ابن الجارود وصحيح الضياء المقدسي (الأحاديث المختارة) وصحيح الحاكم (المستدرك) وغيرها من كتب الصحاح ، وآخرون جمعوا الصحيح والضعيف كالسنن والمعاجم والمسانيد إلي آخره .

ولا أدري لِمَ لمْ يجتمعوا مع بعضهم ويملوا ما معهم من أحاديث ويتم الجمع بسهولة ، أو لِمَ لمْ يجتمع الصحابة أنفسهم فيملي كل صحابي ما معه من أحاديث وتجتمع السنة كلها في مكان واحد من البداية أو علي الأقل أكثرها ويتم التعديل فيه إن ذكر أحدهم شيئا نسيه ، إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث ، بل ولم يجمعوا قراءات القرآن نفسها كلها ، متواترها وغير متواترها ، في مكان واحد إلا في قرون متأخرة .

وقال الإمام ابن حجر (تدريب الراوي للسيوطي / 1 / 107) (ولقد كان استيعاب الأحاديث سهلا لول أراد الله ذلك بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه ومما فاته من حديث مستقل أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها فيكون كالذيل عليه وكذا من بعده ، فلا يمضي كثير من الزمان إلا وقد استوعبت وصارت كالمصنف الواحد ، ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن)

ولم يقترب أحد منهم مجرد اقتراب أن يجمع الصحيح كله في مكان واحد ، فضلا عن أن يجمع السنة كلها صحيحها وضعيفها في مكان واحد ، وظل هذا حلما يراود أذهانهم ، إلا أن هذا الأمر لا ينبغي أن يدوم ، وقد انتهي بهذا الكتاب .

ـــ تأليف كتاب يجمع السنة كلها في مكان واحد :

كتاب (الكامل في السنن) أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها في مكان واحد ، بكل من رواها من الصحابة ، بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، وقد تم هذا العمل علي مدار سنين طويلة كان يصل العمل عليه في بعض الأيام إلي (15) ساعة في اليوم الواحد ، إلا أن ذاك الجهد قد آتي مبتغاه .

إن كان الكتاب ليس فيه إلا جمع السنن المسندة كلها في مكان واحد لكان كافيا في أمر بهذا الحجم ، إلا أن الكتاب فيه ميزة عظيمة لا توجد في مكان آخر سوي هذا الكتاب ، ألا وهي مسألة الحكم علي الأحاديث كلها ، فلن تقرأ حديثا إلا وأنت تعرف درجته من الصحة والضعف ، وهذا أمر شديد الأهمية ، إذ ما أهيمة ما تقرأ وأنت لا تعرف مدي ثبوته ،

وميزة ثالثة ليست بالهينة وهي إعادة كثير من الرواة إلي مراتبهم من الصدق والعدالة بعد أن اشتهر عنهم أنهم ضعفاء أو متروكون أو حتي كذابون ، وستري هذا تمام الرؤية حين تقرأ هذه المقدمة في أمثلة الرواة الذين تُرِكُوا وكُذِّبوا وهم عند الأئمة ثقات حديثهم مقبول ، وكذلك فيما تلي هذا الكتاب من كتب حتي صدور هذا الإصدار ، وخاصة كتاب (الكامل في الأسانيد) وصدر منه الجزء الأول والثاني ، ومجموع ما فيهما (4000) إسناد .

فهذا كتاب فيه أربعة وستون ألف حديث ، هي السنة النبوية كلها مع الحكم علي جميع الأحاديث ، وليس فقط حكما علي إسناد مجرد ، بل حكم نهائي أي حكم علي مجموع الأسانيد للحديث وما يتبعها من متابعات للأسانيد والمتون .

__ المذهب المتبع في هذا الكتاب في عرض وعدِّ الأحاديث :

الناس ثلاثة في عرض الأحاديث وعدها ، الأول من يعد الحديث بناء علي المتن فقط ، وإن رواه (20) عشرون صحابيا فهو حديث واحد ، وإن روي من (50) خمسين طريقا فهو حديث واحد ، فيعدونه حديثا واحدا ، وهذا لم أسر عليه في هذا الكتاب ، وإنما سأفرده في كتاب آخر (الكامل في المتون) ، وعدد المتون قريب من (25,000) أي (25) ألف متن .

المذهب الثاني : من يعد الحديث بناء علي طرقه ، فإن رُوي الحديث عن (10) عشرة من الصحابة وعن كل صحابي من (3) ثلاث طرق ، فهذه (30) ثلاثون إسنادا ، ويعدونه (30) ثلاثين حديثا رغم أن المتن واحد ،

وهذا لم أسر عليه في هذا الكتاب إذ لا فائدة منه للقارئ ، لكن هذا المذهب حتمي علي من يشتغل بعلوم الحديث إذ هي أساسه ، وسأفرد الأسانيد في كتابي (الكامل في الأسانيد) ، إلا أنه مشروع عمر ولن ينتهي عن قريب ، إلا أني سأنشره تباعا جزءا تلو جزء .

المذهب الثالث : من يعد الحديث بناء علي من رواه من الصحابة ، فإن روي الحديث عن (10) عشرة من الصحابة ، وعن كل صحابي من (3) ثلاث طرق فهذا معدود (10) عشرة أحاديث بناءً علي أن هذا هو عدد الصحابة الذين رووا الحديث بغض النظر عن عدد الأسانيد الواصلة لكل صحابي ،

وهذا المذهب الأخير هو المتبع في هذا الكتاب إذ هو لا يذكر المتن مجردا والسلام فالحديث المروي عن (40) أربعين صحابيا كالذي روي عن اثنين فقط ، بل يعطيك صورة جيدة لشهرة الحديث ومن رواه من الصحابة وهكذا ، وفي ذات الوقت لا يدخلك في المدارات الحديثية التي لا تعني القارئ ولا تضيف له شيئا في كتاب كهذا .

__ الإحصائية النهائية بعدد الأحاديث المروية ونسبة الصحيح والضعيف منها :

في نهاية الكتاب بان أن عدد الأحاديث المروية الكلية (64,000) أربعة وستون ألف حديث تقريبا (في الإصدار الخامس) . كانت نسبة الحديث الصحيح منها ≅ (90 %) ، ونسبة الحديث الضعيف منها ≅ (9 %) ، ونسبة الحديث المتروك والمكذوب ≅ (1 %) .

والحديث الصحيح مراتبه هي (صحيح ، صحيح لغيره ، حسن ، حسن لغيره)
والحديث الضعيف (ضعيف ، مرسل صحيح ، مرسل حسن ، مرسل ضعيف)
والحديث المتروك (ضعيف جدا ، مرسل ضعيف جدا)
والحديث المكذوب (مكذوب)

ولم أخرج عن هذه الألفاظ في الكتاب تسهيلا علي القارئ ، فلم أحكم علي الأحاديث بألفاظ مثل (منكر ، باطل ، معلل ، مقلوب ، شاذ ، مطروح ، موضوع ، .. إلي آخره) ، فكلها ألفاظ تعود إلي أحد المراتب السابقة فاكتفيت بها ،

وهذه الألفاظ إنما تُقال عند الكلام عن الأسانيد وتفصيلها ، أما عند ذِكر الحكم العام آثرت التسهيل وذكر درجة الصحة والضعف فقط ، فمثلا قول (منكر ، معلل ، مطروح ، شاذ ، مقلوب ، ...) ماذا تعني بالضبط في درجة الضعف ؟ هل هي ضعيفة فقط ؟ هل هي ضعيفة جدا ؟ هل هي مكذوبة ؟ لذا فعند الكلام عن الأسانيد أذكر مثل هذه الألفاظ ، أما ها هنا فلا حاجة لذلك وأكتفي بذكر درجة الصحة والضعف مما سبق من ألفاظ .

فإن قيل إن كان عدد الأحاديث الصحيحة علي اختلاف درجاتها بمثل هذا العدد فلِمَ نسمع عن كثير من التضعيف هنا هنا وهناك ، أقول فرق شاسع بين تضعيف الأحاديث وتضعيف الأسانيد ، لأقرِّب لك الأمر فحديث مثل (إنما الأعمال بالنيات) أليس متفقا علي صحته ؟

أقول بلي ، لكن مع ذلك له أسانيد صحيحة متفق عليها وأسانيد حسنة وأسانيد ضعيفة وأسانيد متروكة ، لكن إن سُئلت عن الحديث فهل تقول هذا كله أم تقول صحيح فقط ؟ تقول صحيح وانتهي ، وهذا هو ما في هذا الكتاب ، فليس الكتاب لعرض الأسانيد ودرجاتها وإنما ليعطيك حكما نهائيا علي الحديث بذاته .

__ مصادر الكتاب :

لم أعتمد إلا علي الكتب التي تروي الأحاديث بإسنادها ، من صحاح ومسانيد ومعاجم وطبقات وزوائد وأمالي ومصنفات ووو إلي آخره ، وقد أضفت قائمة بالمصادر كلها في آخر الكتاب وعددها (1350) مصدرا تقريبا ،

وبالطبع استفدت من كل كتاب آخر طالته يدي فيه حكم علي الأسانيد والرواة والأحاديث لكن لم أجعلها مصدرا إذ هي ليست مصدرا للرواية بالطبع ، إلا في حالات نادرة يكون الكتاب الأصلي فيها مفقودا ونقل منه بعض الأئمة ممن وقفوا عليه حديثا بإسناده فأنقل الحديث عنهم لعدم الوقوف علي الكتاب الأصلي .

__ هل في الصحاح حديث ضعيف في هذا الكتاب :

في هذا الكتاب لم يتم تضعيف أي حديث في الصحاح الثلاثة ، صحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن حبان ،

أما الأحاديث القليلة جدا التي انتُقدت عليهم فالصواب مع هؤلاء الأئمة أصحاب الصحاح لا مع من انتقدهم ، إلا أن في صحيح البخاري وصحيح مسلم بضعة أحاديث في درجة (صحيح لغيره) ، لكن لم ينزل حديث فيهما عن تلك الدرجة .

أما صحيح ابن حبان ففيه أحاديث في مرتبة (الحسن لغيره) لكن لم ينزل حديث من أحاديثه إلي الضعيف ، وهذا لا بأس به فابن حبان لم يقصد أن يجمع في صحيحه درجة معينة من الصحيح وإنما الصحيح بمعناه العام أي المقبول أيا كانت درجته .

__ تكرار الأحاديث في الكتاب :

في كتاب بمثل هذا الحجم بالطبع وقع فيه بعض التكرار لبعض الأحاديث ، إلا أن هذا قليل جدا ، والحديث يكون مكررا في الكتاب أفضل من أن يكون ناقصا . وصدر من الكتاب نسخة لبرنامج المكتبة الشاملة حتي يمكنك البحث في الكتاب عن أي كلمة تريد في ثوانٍ معدودة .

__ تقسيم الأحاديث الطوال :

وضعت علامة ملونة عند بداية كل حديث ، للتسهيل وزيادة الفصل بين بداية ونهاية كل حديث ، وكذلك قسمت الأحاديث الطوال لفقرات صغيرة ، ولم أجعلها فقرة واحدة كبيرة ، حتي تكون أسهل في القراءة .

__ روايات وألفاظ الأحاديث :

كثير من الأحاديث لها روايات بألفاظ مختلفة حتي وإن كانت كلها نفس المعني ، إلا أني في هذا الكتاب لم أختر رواية دون رواية أو لفظا دون لفظ بل ذكرت الحديث بكل رواياته وألفاظه عمن رواها من الصحابة أيا كان عددهم .

__ رواية الحديث الواحد بالإسناد الواحد عن أكثر من صحابي :

في بعض الأحاديث تجد صحابيا يروي عن صحابي آخر ، مثل حدثنا فلان عن فلان عن أنس بن مالك عن ابن عباس عن النبي ، فتجد بعض المصادر ترويه عن أنس بن مالك فقط ، وآخرون يروونه عن أنس عن ابن عباس ، وذلك لا يضر في شئ .

لكني أحببت أن أذكر ذلك حتي إذا وجدتَ حديثا روي عن اثنين من الصحابة أو أكثر أحيانا لكن تجدني في هذا الكتاب ذكرته عن صحابي واحد فقط فهو من هذا النوع ، فغالبا أذكره عن الصحابي الراوي عن النبي مباشرة ، يعني في المثال السابق أذكره عن ابن عباس عن النبي ، حتي لا ينتقدني ناقد في بعض الأحاديث أني لم أذكر كل من رواها من الصحابة ، فأنا علي علم بذلك لكن الأمر كما أخبرتك .

__ لماذا تُروي أكثر الاحاديث عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وأمثالهم لا عن أبي بكر وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأمثالهم :

أقول لسبب بسيط ألا وهو أن أبا بكر ومن في طبقته ماتوا مبكرا فلم يلحقهم التابعون ، أما ابن عباس ومن في طبقته تأخرت وفاتهم ولحقهم كثير من التابعين فأخذوا عنهم ورووا عنهم .

ثانيا ، كثير من الأحاديث التي يرويها ابن عباس ومن في طبقته إنما أخذوها عن أبي بكر ومن في طبقته ثم رووها للتابعين ، فصارت تروي مباشرة عن ابن عباس ومن في طبقته ، ولا فرق في القبول فالكل صحابة .

__ التضعيف لعدم استطاعة الجمع بين الأحاديث :

يتبع بعض الناس أسلوب التضعيف إذا تعذّر عليهم الجمع بين أحاديث يرونها متضاربة أو يرونها مخالفة للمتعارف عليه من المعتقد ، لكن هذا من قلة حيلتهم وفتور أذهانهم ، فالجمع ميسور ، وقد أزلت الإشكال عن بعض هذه الأحاديث في الكتاب وفيما تلاه من كتب وأجزاء ، لكن لم أتبع إطلاقا تضعيف حديث لتعذر الجمع بينه وبين غيره .

__ عرض الأحاديث علي القرآن :

روي البيهقي في معرفة السنن (7) عن محمد الباقر أن النبي دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتي كذبوا علي عيسي ، فصعد المنبر فخطب الناس فقال إن الحديث سيفشو عني ، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني ، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني . (حسن لغيره)

نعم لست أقول أن الحديث ضعيف ، بل له طرق عديدة ولا يقل عن رتبة الحسن ، إلا أن الناس حادوا به عن مكانه ومراده .

فبدايةً من يقبل هذا الحديث لابد أن يقبل باقي الأحاديث ، فهذا منقول بإسناد كما غيره منقول بنفس الإسناد بل وبأسانيد أصح وأصح .

ثانيا : هذا الحديث قيل في نوعين من الناس ، الأول كما في الحديث السابق الذي ينقلون الأحاديث عن كل من هب ودب ، يعني راويات عن المجهولين حتي نقلوا عن عيسي الكذب ، فيقول النبي من أتي بتلك الشاكلة من المجهولين فانظروا هل يأمركم مثلا بترك الصلاة والصيام فهذا كذب علي النبي

ثالثا : النوع الثاني الأعراب الذين كانوا علي مسافات بعيدة من النبي ، فقد يأتيهم مسافر فيقول قال النبي كذا وكذا ، فهؤلاء كي يذهبوا للتأكد من الحديث من النبي أو أصحابه المعروفين ففيها سفر ، فيقول لهم النبي إن أتاكم بحديث عني يحث علي الصلاة والصيام والصدقة وما شابه فلا بأس بالعمل به فقد ثبت ذلك أصلا في القرآن وأصول السنن .

وبهذا يتضح معني هذا الحديث ، فلا نحن تعسفنا حتي نضعّف الحديث قسرا مع أنه حديث حسن ، ولا نحن جهلنا معناه وأفرطنا في الجهالات .

وانظر للمزيد كتاب رقم (179) من سلسلة الكامل (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اعرضوا حديثي علي القرآن من تسع (9) طرق عن النبي وبيان سبب وروده وأن النبي قاله في روايات المجهولين غير معروفي العدالة والعلم والثقة) .

__ هل يشترط في الحديث الصحيح انتفاء الشذوذ وهل اتفق أئمة الحديث علي هذا الشرط :

يظن كثيرون أن انتفاء الشذوذ شرط واجب في الحديث الصحيح ، إلا أن ذلك ليس بصحيح ، فهذا أمر مختلف فيه بين أئمة الحديث أنفسهم ،

وطائفة من أكابر أئمة الحديث لا يشترطون هذا الشرط في الحديث الصحيح مثل الطبري وابن حبان وابن خزيمة وابن الجارود والحاكم وابن السكن وكثيرون غيرهم ، والحديث الصحيح عندهم شرطه ثقة الراوي واتصال السند ، مع بعض الكلام في العلة وليس الشذوذ ،

وعلي الوجه الآخر أئمة لا يعتقدون فقط أن انتفاء الشذوذ شرط بل وتعنتوا وبالغوا فيه جدا حتي ضعفوا كثيرا من الرواة والأحاديث بهذا الشرط ، مثل النسائي والدارقطني والعقيلي وأبو حاتم وغيرهم ، وأي اختلاف في إسناد ما علي راو ما يجعلون ذلك اضطرابا في روايته ويضعفون الحديث وربما راويه أيضا .

والأمر بين هذا وذاك ، فلا نستطيع أن نقول أن انتفاء الشذوذ ليس بشرط مطلقا إذ بعض الأسانيد فعلا فيها اضطراب علي بعض الرواة ، وكذلك لا يمكن أن نبالغ فيه حتي كلما روي الراوي الحديث عن صحابيين أو راويين جعلناه اضطرابا يضعف به الحديث وربما الراوي .

بل إن بعض الناس يلجأ أصلا لمسألة الحكم علي بعض الأحاديث بالشذوذ لضعفه عن بلوغ معناها ومرادها أو تأويلها ، فصار يجعل أحاديث معينة هي الأصل عنده وما خالفها فشاذ أو منكر !

ولذلك لننهي هذا الأمر فليس هذا موضع دراسته تفصيلا ، إلا أني أحببت أن أنبه أن كثيرا ممن يتبع مذهب المبالغة في انتفاء الشذوذ يعلّون كثيرا مما ليس بمعل ويضعفون عددا من الأحاديث ليس فيها أي اضطراب حقيقي يذكر ، حتي أن الناظر لهم في ذلك يكاد أن يقول أن مذهب من نفي هذا الشرط بالكلية كان أسلم ! فحنانيك في هذا الشرط وكفي .

وانظر للمزيد كتاب رقم (272) من سلسلة الكامل (الكامل في اختصار علوم الحديث / متن مختصر لقواعد علوم الحديث والرواة والأسانيد في (270) قاعدة في (60) صفحة فقط بعبارات سهلة وكلمات يسيرة) .

ــــ إنكار عائشة علي بعض الصحابة في بضعة أحاديث :

في بضعة أحاديث معدودة ورد عن عائشة إنكارها علي قائلها وأن النبي قالها بلفظ مختلف ، وذلك الإنكار منها غير مقبول بحال من الأحوال ، وأوضح سبب في رد ذلك أن الحديث الذي تنكره لا يكون رواه صحابي واحد وإن كان هذا كافيا ، بل يكون رواه صحابة كثيرون علي نفس اللفظ الذي لا ترضاه .

ولا يخطئ كل الصحابة في سماع حديث من بضع كلمات وتسمعه هي علي الوجه الصحيح ، بل أزيدك دليلا علي خطأ إنكارها ، أنها هي نفسها كانت تسمع الحديث علي الوجه الذي لم تكن ترضاه وتصير هي نفسها راوية له بعد ذلك !

وأذكر مثالا شهيرا علي ذلك ، لما قيل لها أن النبي قال (يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار) فأنكرت ذلك ، والحديث رواه أبو ذر الغفاري وابن عباس وأبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن المغفل وأبو سعيد الخدري والحكم الغفاري ،

فهؤلاء (7) سبعة من الصحابة يروون الحديث عن النبي ، أفتراهم جميعا كذبوا ؟ أوَتراهم جميعا وقع منهم الخطأ في سماع حديث من بضع كلمات ؟!

لكن أزيدك عجبا أنها بعد إنكارها سمعته هي نفسها من النبي ، روي أحمد في مسنده (27818) والطبراني في مسند الشاميين (990) عن عائشة قالت قال رسول الله (لا يقطع صلاة المسلم شئ إلا الحمار والكافر والكلب والمرأة) فقالت عائشة (يا رسول الله لقد قُرِنّا بدواب سوء) (صحيح)

والحديث عن عائشة صحيح وليس كما حاول البعض تضعيفه عنها ، وإنما نقول رحمها الله ولعلها نسيت ذلك ، وهم أنفسهم يصححون حديث عائشة أن النبي قال لعثمان بن عفان (إن الله مقمِّصك قميصا ، يعني الخلافة ، فإن أرادك المنافقون علي خلعه فلا تخلعه) ،

فلما قيل لها لماذا لم تذكري الحديث أيام عثمان فقالت (والله إني نسيته كأني لم أسمعه) ، وهذا الحديث أيضا قُل فيه هذا ولا تلجأ لتضعيفه جزافا بلا داعٍ لذلك .

فكما تري حديثا كانت تنكره وتقول فيه وفيه ثم تسمعه هي بنفسها من النبي وترويه هي نفسها كما رواه هؤلاء الصحابة الذين كانت تنكر عليهم ،

فكما تري أن إنكارا مثل ذلك غير مقبول بحال ، لكن أيضا في مواقف أخري يكون الحديث مرويا بألفاظ مختلفة في مواقف مختلفة وكل صحابي يروي ما سمعه في ذلك الموقف الذي كان فيه ، وهذا لا بأس به فكل يروي ما سمع لكن إنكار عائشة عليهم في ذلك غلط أيضا ، فهي تروي ما سمعت وهم يروون ما سمعوا .

وانظر مثالا آخر في كتاب رقم (106) من هذه السلسلة (الكامل في تواتر حديث الميت يُعذَّب بما نيح عليه عن سبعة (7) من الصحابة عن النبي وإنكارهم علي عائشة)

وكتاب رقم (107) (الكامل في تواتر حديث أن النبي بال قائما عن عشرة (10) من الصحابة وإنكارهم علي عائشة)

__ الحديث المتواتر والآحاد :

لست أذكر هذا ها هنا للتفصيل ، لكن لبيان حكم مجمل عنها ، فالحديث المتواتر إما أن يكون متواترا لفظا أو معني ، فالمتواتر لفظا كالذي يروي عن كثير من الصحابة بطرق كثيرة ، دعنا من العدد كم بالضبط 10 أم 20 أم أم ، لكن المراد أنه خرج من كونه آحادا ،

والمتواتر معني أن يكون الحديث بلفظ معين عن صحابي معين وبلفظ ثان عن صحابي ثاني وبلفظ ثالث عن صحابي ثالث ورابع وخامس وسادس وعاشر ، لكن المعني المراد في الأحاديث كلها واحد ، فهذا أيضا قد يكون آحادا في كل حديث بذاته ، لكن المعني وهو الأهم خروجه عن كونه آحادا ،

كأن يقول في حديث لعن الله من فعل كذا ، وفي حديث ثاني غضب الله علي من فعل كذا - نفس الفعل - ، وفي حديث ثالث حرم الله كذا ، وحديث رابع العنوا من فعل كذا ، وحديث خامس لا تقبل صلاة من فعل كذا ، وحديث سادس وسابع وعاشر إلي آخره ،

فكلها ألفاظ مختلفة لكن المعني المراد واحد ، وهكذا يتضح أن الحديث إن لم يكن مشهورا إسنادا فقد يكون مشهورا معني ، والأحاديث التي ليست مشهورة إسنادا ولا معني قليلة جدا لعلي أفردها في كتاب وحدها ، وآثرت التنبيه علي ذلك لتغافل البعض عن ذلك في كثير من الأحايين .

__ الأحاديث المرسلة :

ابتداءً الحديث المرسل هو حديث يقول فيه التابعي مباشرة قال النبي دون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي ، كأن يقول مجاهد أو قتادة أو الزهري أو الحسن البصري وكلهم من أكابر التابعين ممن أخذوا عن الصحابة ، فيقول أحدهم مباشرة قال رسول الله دون ذكر الواسطة بينه وبين النبي .

والحديث المرسل عمل به كثير من الأئمة ، ليس في مسائل المستحبات والنوافل فقط ، بل عمل به كثير منهم في مسائل الأحكام والحلال والحرام ، وهو مذهب أكثر المالكية والحنابلة والأحناف وبعض الشافعية ،

بل ونقل عن الإمام الطبري أنه قال (التابعون بأسرهم علي قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلي رأس المائتين) ، وإن كان ذلك العموم غير صحيح لكنه يبين لك مدي شهرة قبول الحديث المرسل عند التابعين والأئمة .

والأقرب أن الحديث المرسل معدود من ضمن الحديث الضعيف ضعفا خفيفا فقط ، لكن أيضا يتفق الكل تقريبا أن الحديث المرسل إن توبع لفظا أو معني يرقي إلي الحديث الحسن لغيره ويصير مقبولا محتجا به ، وهو ما ثبت في كثير من المراسيل .

وقد كفيتك هذا الأمر في هذا الكتاب قدر ما استطعت ، فكل حديث مرسل توبع لفظا أو معني رفعته إلي الحسن لغيره ، وما لم أجد له متابعة فقد اكتفيت بالحكم عليه حتي من أرسله من التابعين : مرسل صحيح ، مرسل حسن ، مرسل ضعيف ، مرسل ضعيف جدا .

مثال : قال الحسن البصري عن النبي كذا وكذا (مرسل صحيح) ، معناه أن الحديث صح إلي الحسن البصري ، ومرسل أي أن الحسن البصري قال مباشرة قال رسول الله دون ذكر الواسطة بينه وبين النبي ، فالحسن البصري من أكابر التابعين ممن أخذ عن عشرات من الصحابة ، وقِس علي هذا .

__ زوائد الإصدار الخامس :

بعد صدور كتاب (الكامل في السُّنن) ظللت وما زلت أعمل علي الكتاب لمراجعته تصحيحا لخطأ وقع في كتابة كلمة أو سهوا في الحكم علي حديث أو إضافة لحديث وقفت عليه لم أكن أضفته ، إلي آخر هذه الأمور ، حتي يصير الكتاب مقاربا لاسمه ويكون كاملا في جمع الأحاديث النبوية كلها ، وما زاد في هذا الإصدار :

_1_ أحاديث موجودة في الإصدارات السابقة لكن فاتني لفظ من ألفاظها ، ومن شرطي في الكتاب أني أذكر الحديث بكل ألفاظه المروية ولا أختار لفظا دون لفظ حتي وإن كانت كلها نفس المعني ، فأضفتها في هذا الإصدار .

2_ أحاديث موجودة في كتب كانت في عِداد المفقود عند العمل علي الكتاب ثم وقفت عليها واستخرجت ما فيها من زوائد ، وأكثرها أحاديث متروكة ومكذوبة .

3_ أحاديث مكذوبة ذُكرت في بعض الكتب ، وهذه من الأصل ليست من شرطي في الكتاب ، فالكتاب في الأحاديث المروية بأسانيد ، حتي وإن كانت أسانيد مكذوبة كليا إلا أنها ما زالت تروي بأسانيد ،

أما ما يكذبه الكذبة بغير إسناد فإنَّا قد لا نحصي ما يكذبه الكذابون علي مدار الأيام والأمكنة ، إلا أن بعض هذه الأحاديث مشهور تداوله الناس فآثرت ذِكرها فمعرفتها خيرٌ من الجهل بها .

وهذه الأحاديث الزائدة في هذا الإصدار ذكرتها مجموعة في آخر الكتاب .

وعدد أحاديث الإصدار الرابع (63,313) حديث ، وزوائد الإصدار الخامس (770) حديث ، وعدد أحاديث الإصدار الخامس (64,083) حديث .

__ مختصر الأسباب الحديثية التي أفضت بالكثيرين للتعنت في الحكم علي الأحاديث :

_1_ التعنت في الحكم علي الرواة واختيار أشد جرح يقال في الراوي علي الدوام

_2_ تقديم الجرح المبني علي الخلافات العقدية والفقهية فوق التوثيق المبني علي حفظ الراوي ومروياته

_3_ عدم استقصاء أسانيد كل حديث

_4_ عدم استقصاء ما للحديث من شواهد لمعناه

_5_ معاملة الرواة المتروكين معاملة الرواة الكذابين سواء بسواء .

___ أما التعنت في الحكم علي الرواة واختيار أشد جرح في الراوي علي الدوام :

فيتبع بعض الناس قديما وحديثا منهج اختيار أشد ما يقال في الراوي من جرح أياً كان ، ظناً منهم أن هذا أسلم وآمن احتياطا حتي لا يُدخلوا للسنة النبوية ما ليس منها .

فإن وثق الراوي عشرة من الأئمة وضعفه عشرة من الأئمة وتركه النسائي مثلا فيقولون الراوي متروك كما قال النسائي ، ثم يأتي راوٍ ثانٍ يوثقه خمسة من الأئمة ويضعفه خمسة من الأئمة ويتركه ابن حبان مثلا ، فيقولون الراوي متروك كما قال ابن حبان ،

ثم يأتي راو ثالث يوثقه عشرة من الأئمة ويضعفه أبو حاتم مثلا ، فيقولون الراوي ضعيف كما قال أبو حاتم ، وهكذا علي الدوام أو في أكثر الرواة علي الأقل .

ولا أدري أين العلم في هذا من الأصل ، بل إن كان الحكم علي الرواة هكذا لاستطاعه كل أحد ، أين النظر في أسباب جرح كل إمام ، والبحث هل الجرح لسبب حديثي أم لاختلافات عقدية وفقهية وشخصية .

ثم النظر والبحث في الأسباب الحديثية هل هي صحيحة أم لا وهل أخطأ الراوي فيما ينكرونه عليه فعلا أم لا ، وهكذا حتي حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، أما أن تكون المسألة كالحساب لاستطاعها كل أحد ولما كان في ذلك شئ من العلم .

وآخرون يقدمون قول العقيلي وابن حبان في الرواة لشدتهم العجيبة في الجرح ، وهذا يكاد يكود منهجا لدي هؤلاء المتعنتين ، ويكفي أن تعرف أن العقيلي تكلم في الإمام ابن المديني وجرحه ، لك أن تتخيل أن يكون ابن المديني من الرواة المجروحين ،

حتي قال الذهبي في الميزان (3 / 140) تعليقا علي هذا الجرح (أفما لك عقل يا عقيلي ! أتدرى فيمن تتكلم ، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيّف ما قيل فيهم ، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ..)

وصدق والله الذهبي ، فإن كان رجل تكلم في ابن المديني فما بالك حين يتكلم في غيره من الرواة ممن لم يصلوا لدرجة ثقة ابن المديني ، ماذا تظن أن يقول فيهم ؟ لذلك تجد العقيلي يكاد لا يوثق أحدا أصلا ، فتجد بعض الناس اليوم يقدّمون قول العقيلي وقوله في جرح الرواة !

أما ابن حبان فشبيه بالعقيلي حتي قال الذهبي في الميزان (1 / 274) (ابن حبان ربما قصب - أي جرح - الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ،

وصدق ، فابن حبان أحيانا يتكلم في ثقات لا تدري أي عقل كان معه حين تكلم فيهم ، وأحيانا يجرح بل ويتهم الراوي بخطأ واحد وقع فيه ، ولا أدري متي صار من شرط الثقة ألا يخطئ أبدا ولو في إسناد واحد .

فتجد بعض الناس اليوم يقدمون قول ابن حبان علي كل الأقوال ، ويقدمون قول العقيلي علي كل الأقوال ، فيجرحون الثقات ويتهمون أهل الصدق ، ويخرجون من السنة كثيرا مما هو منها ، ويحكمون بكذب ووضع كثير من الأحاديث التي أقصي أمرها أن تكون في الضعيف فقط .

بل وبعضهم لا يكتفي بهذا حتي يروح فيتهم غيره بالتساهل في الحكم علي الأحاديث ، وليس هذا من الاحتياط في شئ إطلاقا .

ولابد من جمع كل الأقوال في الراوي ، والنظر في مراتب من يجرحهم ، والبحث عن سبب الجرح أجرحٌ لسبب حديثي أو مذهبي وعقدي وفقهي ، ومعرفة من يضعف الراوي لصدور عدد من الأخطاء منه وسوء حفظه فعلا ، ومن يضعف الراوي بالغلطة الواحدة والغلطتين فقط ، والنظر في المتابعات والشواهد لمرويات الراوي ، وهكذا ، حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، وبالله التوفيق .

__ أما السبب الثاني وهو تقديم جرح الرواة المبني علي الخلافات العقدية والفقهية فوق التوثيق المبني علي الرواية حديثيا فقط :

وأقول في ذلك أنه لا ينبغي تضعيف راو أيا كان بناء علي بدعة أو مذهب عقدي يقال أنه مخالف للسنة ، أبدا أبدا ، ولا يُسقط أي شئ من ذلك عدالة الراوي ، العدالة لا تسقط إلا بالفسق والفسق بلا خلاف عند أي مذهب كان أنه ارتكاب الكبائر .

وكم من راو ضعفه بعض الأئمة بل وتركوا حديثه لمجرد أنه عندهم صاحب بدعة أو مذهب مخالف للسنة ، إلا أن الأكثر وهو الصحيح قطعا أن الراوي لا يضعف بشئ من ذلك ، وكم من حديث في الصحاح بما في ذلك صحيح البخاري وصحيح مسلم لراو مرجئ وخارجي وقدري وو .

وأضرب مثالا وهو عبد الله بن شريك العامري ، قال ابن شاهين (ثقة) ، وقال أبو زرعة الرازي (ثقة) ، وقال أحمد بن حنبل (ثقة) ، وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال الدارقطني (لا بأس به) ، وقال ابن خلفون الأزدي (ثقة) ، وقال يحيي بن معين (ثقة) ، وقال يعقوب الفسوي (ثقة) .

أرأيت ما في الرجل من توثيق ؟ ، لكن انظر علي الوجه الآخر قال الجوزجاني (مختاري كذاب) يعني من أصحاب مختار بن عبيد الثقفي ، وقال الأزدي (لا يُكتَبُ حديثُه) ، وقال ابن حبان (كان غاليا في التشيع ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات) ،

وكان سفيان بن عيينة لا يحدث عنه ، وترك عبد الرحمن بن مهدي الحديث عنه لسوء مذهبه ، فكما تري كل ذلك لا لشئ إلا لمذهبه ، لكن كما تري الرجل ثقة ، ولا شأن لنا بمذهبه حين نتكلم عن الرواية .

وهذا مثال آخر ، موسي بن قيس الحضرمي ، قال ابن الجوزي (كان من غلاة الرافضة يروي أحاديث منكرة) واتهمه بالوضع ، وقال (من غلاة الشيعة وهو إن شاء الله من حمير النار) ، وقال العقيلي (من الغلاة في الرفض يحدث بأحاديث مناكير بواطيل)

ودعك الآن من قوله (من حمير النار) فليست من التألي علي الله والمسألة علي تفصيل معروف منذ عهد الصحابة أنفسهم وليس هذا مكان التفصيل ، إلا أن ما يعنينا هنا أن ذلك التضعيف الشديد ليس لشئ إلا لمذهبه ، لذلك كان ابن الجوزي والعقيلي يردون كثيرا من الأحاديث المقبولة بل ويجعلونها من الموضوعات المكذوبة بناء علي مذاهب الرواة .

أما من لم يجعل مذهب هذا الراوي حكما علي روايته في الحديث ماذا قالوا ؟ ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم علي شدته (لا بأس به) ، وقال الفضل بن دكين (كان مرضيّا) ، وقال ابن حنبل (لا أعلم إلا خيرا) ، وقال ابن نمير (ثقة) ، وقال ابن معين (ثقة) ، فالرجل بغض النظر عن مذهبه فهو في الحديث ثقة .

بل وبنفس هذه الحجة سيردُّ كلُّ مذهبٍ عقدي وفقهي أحاديث المذاهب الأخري ولن يقبل منها حديثا واحدا ، فكل حديث يرويه من يفضّل أبا بكر وعمر علي باقي الصحابة لن يقبله من يفضّلون علي بن أبي طالب بحجة أن رواتها مخالفون لهم في المذهب .

وكل حديث يرويه صاحب أي مذهب في الصلاة أو الوضوء أو الصيام أو المعاملات أو أو ويؤيد مذهبه لن يقبله أصحاب المذاهب الأخري لأنه علي خلاف مذهبهم ، وسيردُّ كل من شاء ما أراد من أحاديث بحجة أن رواتها ممن علي غير مذهبه ولعلهم أخطأوا فرووا ما يؤيد مذهبهم ! ولن يبقي في الدنيا حديثٌ مقبول .

وقد اتبع هؤلاء المتعنتون هذا السبيل في عدد ليس بالهين من الأحاديث ، وضعفوا بل وتركوا عددا من الراواة بناء علي مذاهبهم العقدية والفقهية فقط ، بل ومع وجود توثيق قوي لهم من كثير من الأئمة ، وهذا المذهب أفضي إلي ضرر كبير ، ولم أتبعه في شئ من أحكامي علي الأحاديث ولا في حديث واحد ولله الحمد .

___ أما السبب الثالث وهو عدم البحث والاستقصاء عن متابعات الأحاديث :

فتجد البعض بمجرد أن يري إسنادا ضعيفا لحديث ما يقول الحديث ضعيف ، هكذا بإطلاق ! بل وكثيرا ما تجد بعضهم في القرون المتأخرة يحكمون علي أحاديث أنها مكذوبة لمجرد أن رأي بعض طرق الحديث يرويها الكذبة ، ولو استقصي لوجد أسانيد أخري مقبولة تدخل الحديث في إحدي مراتب القبول .

وأذكر مثالا مختصرا في ذلك وهو حديث (كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع) (صحيح) ،

وهو حديث صححه كثير من الأئمة منهم : ابن حبان وأبو عوانة وابن حجر والنووي وابن الصلاح وابن عبد البر والعلائي والمنذري والحاكم والعجلوني وابن قدامة وابن الملقن والسبكي والسخاوي والعراقي والسيوطي وغيرهم .

وهو حديث مروي بإسناد حسن من حديث أبي هريرة ، وروي مرسلا بإسناد صحيح من حديث الزهري ، وروي بإسناد حسن من حديث كعب بن مالك ، وروي بثلاثة أسانيد ضعيفة من حديث أبي هريرة ، وروي مرسلا بإسناد حسن من حديث معمر عن رجل من الأنصار .

فهذا حديث له نحو (6) ستة أسانيد ، أربعة منها ضعفها خفيف واثنان كل منهما حسن بذاته أو علي التنزل وعلي مضض ضعيفان ضعفا خفيفا ينجبر بأقل المتابعات ،

فإذا ببعض الناس اليوم يتجاهلون كل ذلك ويضعفون الحديث بل ويتهمون من صححه بالتساهل في التصحيح ! وقد رأيتَ بعض الأئمة الذين صححوه وهم من هم وهذا مثال فقط علي طريقتهم في التضعيف ، وقد أفردت هذا الحديث وطرقه في جزء منفرد وهو كتاب رقم (170) من سلسلة الكامل فراجعه .

__ أما السبب الرابع وهو عدم البحث والاستقصاء عن شواهد لمعني الحديث :

فكثيرا ما تجد أحاديث فيها ضعف خفيف كانقطاع أو سوء حفظ أو أو وتصلح للمتابعة ويكون هناك أحاديث كثيرة تشهد لمعناها وبالتالي ترقي إلي مرتبة (الحسن لغيره) وهي إحدي مراتب القبول .

لكن مع ذلك تجد كثيرا من المشتغلين في الحديث يحكمون عليها بالضعف لضعف راويها ، وهل هذه كل وظيفتك أن تقول فلان ضعيف وانتهي ؟ وإن كان هذا الفعل مقبولا من بعض الأئمة قديما لعدم وقوفهم علي كل الطرق والأسانيد وانتشار الرواة في كثير من البلاد ، فما عذر هؤلاء اليوم !

__ أما السبب الخامس وهو معاملة الرواة المتروكين معاملة الرواة الكذابين سواء بسواء :

وها هنا لابد من بيان الفرق بين الراوي المتروك أو الضعيف جدا والراوي الكذاب . الراوي المتروك أو الضعيف جدا هو راوٍ يغلب علي حديثه الخطأ من سوء حفظه الشديد لكنه لا يكذب ، أو علي الأقل لا يكذب تعمدا ، أما الراوي الكذاب فهو الذي يتعمد الكذب وإن في رواية واحدة ، فإن ثبت تعمده الكذب فهو مطروح كليا ولا يُعتبر به في شئ .

لكن علي الوجه الآخر إن روي الراوي علي سبيل المثال (100) مائة حديث فأخطأ في (70) سبعين حديثا منها فهذا رجل متروك ، لكن في معني هذا القول نفسه أنه لم يخطئ في (30) ثلاثين حديثا وأنه رواها علي الوجه الصحيح ، ومن هنا لم يترك الأئمة روايات المتروكين كليا بل رووها ودونوها في الكتب .

ثم بعد ذلك يتم النظر في كل حديث ، وتنظر هل روي هذا الحديث رواة آخرون حتي وإن كانوا ضعفاء أو متروكين ، وتنظر هل تفرد هذا الراوي المتروك بما روي أم لا ، فقد تجد أنه تابعه علي روايته رواة آخرون مما يثبت أنه لم يخطئ في رواية معينة .

بل حتي إن تابعه علي رواية ما رواة آخرون متروكون ، ولنقل اجتمع علي رواية ما أربعة رواة ضعفاء جدا ، فهذا مما يغلب علي الظن أنهم لم يخطئوا فيه جميعا ، وهذا يرفع الحديث الذي اجتمعوا عليه من أن يكون متروكا ويكون ضعيفا فقط .

وهذا فرق كبير شاسع بين الراوي المتروك والراوي الكذاب ، ولا ينتبه لهذا الفرق كثير من الناس اليوم حتي صاروا يتعاملون مع الرواة الضعفاء جدا كأنهم رواة كذابون ! فلابد من التنبه لهذا الفرق ، فليس كل حديث فيه روٍا متروك يكون متروكا ، وليس كل حديث الرواة الضعفاء جدا متروك ، بل فيها أحاديث صالحة يمكن الاستئناس بها .

وأذكر ها هنا نقلا عن الإمامين ابن حجر والسيوطي يؤكد ذلك جاء في تدريب الراوي للسيوطي (1 / 194) (.. أما الضعف لفسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر ،

نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أو لا أصل له ، صرح به شيخ الإسلام (ابن حجر) قال بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور والسيئ الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن)

فانظر كيف يتكلم إمامان كبيران كابن حجر والسيوطي عن روايات المتهمين بالكذب والفسق قائلين أنها إن تعددت طرقها ترتفع عن كونها منكرة أو لا أصل لها وتدخل في الضعيف فقط ، بل وترقي إلي الحسن إن كان للحديث طريق ضعيفة بذاتها ، ثم يأتي اليوم أناس بمجرد أن يري أحدهم إسنادا لحديث فيه راو متهم بالكذب يصيح قائلا حديث مكذوب مكذوب !

___ وإن كان السبب الواحد من هذه الأسباب الخمسة : يفضي إلي ضرر كبير في الحكم علي الأحاديث ، فكيف بمن اجتمع فيهم أربعة منها بل كيف بمن اجتمع فيهم كل هذه الأسباب ! كم من الضرر نتج عن هؤلاء في الحكم علي الأحاديث .

ومن أراد المزيد من تفصيل وأمثلة فليراجع كتبا أخري من سلسلة الكامل ، مثل كتاب رقم (2) / (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الإيمان معرفةٌ وقولٌ وعمل وحديث النظر إلي وجه عليٍّ عبادة وبيان معناه وحديث أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها وتصحيح الأئمة له)

وكتاب رقم (180) (الكامل في إثبات تصحيح خمسة وثلاثين (35) إماما منهم ابن معين لحديث أنا مدينة العلم وعلي بن أبي طالب بابها وبيان اتباع من ضعفوه لتعنتات العقيلي وجهالات ابن تيمية)

وحديث أنا مدينة العلم صححه كثير من الأئمة منهم : الطبري والحاكم وابن حجر والعلائي والزركشي والسخاوي والهيتمي والبغوي والسيوطي والفتني وغيرهم ، بل إن مجرد تصحيح هؤلاء الأئمة للحديث ينبغي أن يمنع هؤلاء من الإنكار علي من يصحح الحديث ، أم يرون كل هؤلاء الأئمة أغبياء جهال لا يعرفون من علوم الحديث ما عرفوا هم !

وكذلك كتاب رقم (103) (الكامل في أحاديث (سنن ابن ماجة) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه / 140 حديث)

وكتاب رقم (105) (الكامل في أحاديث (سنن الترمذي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه / 50 حديث) .

وكتاب رقم (110) (الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الأول / 2500 إسناد) .

وكتاب رقم (83) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من عشق فعف فمات مات شهيدا وبيان معناه ومن صححه من الأئمة) ، وهذا الحديث صححه عدد من الأئمة منهم مغلطاي والباجي والقشيري وابن الصائغ وابن الديبغ وابن حزم والسخاوي وغيرهم .

وكذلك كتاب رقم (93) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي ومن صححه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه ضعيف أو متروك) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الذهبي والخلعي والسيوطي والسندي وعبد الحق الإشبيلي وابن السكن وغيرهم .

وكتاب رقم (84) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وبيان معناه ومن حسّنه وضعفه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب) ، وهذا الحديث حسنه الإمام النووي والسيوطي .

وكتاب رقم (125) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وبيان من صححه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعفه) ، وهذا الحديث حسنه الأئمة الشهاب القضاعي وأبو بكر المفيد والسيوطي وغيرهم .

وكتاب رقم (137) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها وتصحيح الأئمة له وبيان أن الحجة الوحيدة لمن ضعفه أنه لا يعجبهم) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم ابن حبان والحاكم والضياء المقدسي والهيثمي والبوصيري وابن حجر وابن كثير والمناوي وغيرهم .

وكتاب رقم (141) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الطير من (40) طريقا إلي النبي ومن صححه من الأئمة وبيان تعنت بعض المحدثين في قبول أحاديث فضائل علي بن أبي طالب) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الذهبي والحاكم وابن حجر والطبري وابن مردويه وابن حمدان والعلائي والسيوطي وابن شاهين وغيرهم .

وكتاب رقم (150) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط مع بيان اختلاف الصحابة والأئمة في حدّه بين القتل والرجم والحرق) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الحاكم والبيهقي والطبري والضياء المقدسي وابن الجارود وابن عبد البر وابن عبد الهادي وغيرهم .

وكتاب رقم (161) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يتجلّي الله يوم القيامة لعباده عامة ويتجلي لأبي بكر خاصة من خمس طرق عن النبي) ، وهذا الحديث صححه الأئمة أبو نعيم والحاكم واستشهد به الدارقطني واللالكائي وابن السمعاني وغيرهم .

وكتاب رقم (169) (الكامل في تقريب (الجامع الصغير وزيادته للسيوطي) ببيان الحكم علي كل حديث وإصلاح ما أفسده المتعنتون في الحكم علي أحاديثه ورفع نسبة الصحيح فيه من (55 %) إلي (90 %) مع تشكيل جميع ما في الكتاب من أحاديث / 14,500 حديث)

وكتاب رقم (171) (الكامل في أحاديث مسند أحمد التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (95 %) من أحاديثه) .

وكتاب رقم (172) (الكامل في أحاديث سنن أبي داود التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (98 %) من أحاديثه) .

وكتاب رقم (173) (الكامل في أحاديث مستدرك الحاكم التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (99 %) من أحاديثه)

وكتاب رقم (224) (الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الثاني / 1500 إسناد)

وكتاب رقم (271) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث انتظار الفرج عبادة من تسع (9) طرق عن النبي وذِكر (20) إماما ممن قبِلوه وبيان اعتداء الألباني علي الرواة والأحاديث والأئمة ووجوب ترك تضعيفه لأي حديث بالكلية)

وكتاب رقم (290) (الكامل في إصلاح (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني) وتصحيح ما أخطأ وتعنت فيه الألباني وإنقاص عدد أحاديثها من (7000) إلي (2000) حديث فقط ورفع خمسة آلاف (5000) حديث منها إلي الصحيح والحسن)

لذا ختاما لهذا الأمر أقول أنه لابد من التنبه لمسألة الحكم علي الأحاديث ، وشدة التنبه لمن يقوم بذلك ، لمعرفة مدي توسطهم وتساهلهم وتعنتهم في الحكم علي الأحاديث والرواة ، ومدي استقصائهم لما للأحاديث من متابعات وشواهد ، ومدي حكمهم علي الرواة بناء علي مذاهبهم وليس بناء علي أحاديثهم ، ومدي اتباعهم والتزامهم الأدب مع من سبق من أئمة وما لهم من أحكام علي الأحاديث .

__ أحاديث فضل العقل :

أحاديث العقل ليست كلها مكذوبة ، بل فيها الصحيح والضعيف والمكذوب ولم يتفرد بها عباد بن كثير وداود بن المحبر كما يدعي من يري أنها كلها مكذوبة .

أحاديث فضل العقل كثيرة ومنها ما رواه الثقات وهو قليل ، ومنها ما رواه الضعفاء فهذه بحسب كل حديث فمنها ما يرقي للحسن ومنها الضعيف ومنها المكذوب ، وليست كلها مكذوبة من بابها هكذا .

أما عباد بن كثير الثقفي فدعنا نقف عنده وقفة ، لأنه روي عددا لا بأس به من أحاديث فضل العقل ، هل هو فعلا كذاب ؟ أقول لا بل هو ضعيف فقط .

اسمع أقوال الأئمة فيه : قال ابن عدي (عامة حديثه مما لا يتابع عليه) ، وقال البيهقي (ضعيف) ، وقال أبو حاتم الرازي علي شدته المعروفة (ضعيف الحديث) ، وقال أبو زرعة الرازي (شيخ صالح لا يضبط الحديث) ، وضعفه أبو نعيم وابن عمار الموصلي وابن معين ، وقال يعقوب الفسوي (حديثه ليس بذاك) ،

فكل أقوالهم كما رأيت تدل علي أن ضعفه ليس شديدا ، وأنه كغيره من الرواة الضعفاء ممن ساء حفظهم فوقعت فيه بعض الأخطاء ، فهو ضعيف فقط ليس بمتروك ولا كذاب ، وأحاديث العقل التي رواها ضعيفة إلا أن يتابع علي أحدها فيرقي للحسن لغيره ، وليس من بابها هكذا مكذوبة .

أما داود بن المحبر قالوا كذاب ، أقول بل هو صدوق يخطئ ، ضعفه أبو حاتم وابن حبان وأبو زرعة وابن حنبل والنسائي والبخاري والدارقطني وابن المديني ، إلا أنهم كلهم جميعا ضعفوه لأنه روي بضعة أحاديث في فضل العقل عن عباد بن كثير الثقفي ، وأحاديث العقل عندهم لا تثبت بحال فلذلك ضعفوا كل من وراها !

قال فيه ابن عدي (كان يخطئ ويصحف الكثير ، وفي الأصل أنه صدوق) ، وقال أبو داود (هو ثقة شبه الضعيف) ، وقال ابن معين (ما زال معروفا بالحديث ، ثم ذهب فصحب قوما من المعتزلة فأفسدوه ، وهو ثقة) ، وقال أيضا (كان يخطئ كثيرا ويصحّف إلا أنه ثقة) .

فكما تري أنه سواء كان صدوقا يخطئ أو ضعيفا إلا أنه ليس من الكذب في شئ بحال من الأحوال ، إلا أنه علي الصحيح صدوق يخطئ ، لم ذاك ؟ لأن كل من ضعفه ضعفه بسبب روايته أحاديثا في فضل العقل عن عباد بن كثير الثقفي ، وحال عباد ذكرناها قبل قليل والعتب عليه فيها ، وداود نفسه ثقة وهو إنما يروي ما سمع ،

بالإضافة إلي أن في فضل العقل أحاديث مروية من غير طريقه كليا ، وقد جمعت الأحاديث الواردة في ذلك في كتاب رقم (193) (الكامل في أحاديث فضل العقل ومكانته ومدحه مع بيان إمكانية استقلال العقل بمعرفة الحسن والقبيح والمحمود والمذموم / 80 حديث) .

ــــ رواة تُركوا وكُذِّبوا وهم ثقات :

عدد ليس بالهين من الرواة ضُعِّفوا وتُركوا بل وكُذِّبوا وهم في الأصل ثقات حديثهم مقبول ، لا أطيل بشرح أسباب التضعيف غير المقبولة هنا لكن فيما يلي من أمثلة كفاية ، بالإضافة لما سبق من كلام عند ذكر الأسباب الحديثية لتعنت كثير من المعاصرين في الحكم علي الأحاديث .

ــــ أبو العباس بن عقدة الحراني :

قالوا عنه متروك متهم بالكذب ، فهل يصح ذلك عنه ؟
أقول لا بل الرجل ثقة ، إذن فلم قيل ذلك ؟

قال ابن عدي (كان صاحب معرفة وحفظ وتقدم في الصنعة) ، وقال أبو علي النيسابوري (ما رأيت أحدا أحفظ لحديث الكوفيين منه) ، وقال (إمام حافظ) ، وقال ابن النجار (أحفظ من كان في عصرنا للحديث) ،

وقال الخطيب البغدادي (كان حافظا عالما مكثرا) ، وقال (أحفظ من كان في عصرنا للحديث) ، وقال الدارقطني (أجمع أهل الكوفة ، لم يُر من زمن عبد الله بن مسعود إلي زمانه أحفظ منه) ، وقال الذهبي (أحد أعلام الحديث ونادرة الزمان) ،

إذن ما الأمر وكيف يُترك من هذا حاله ومن يوصف بالأحفظ علي الإطلاق ! ، أقول الرجل كان لا يبالي عمن حديث ، حتي أنه روي أحاديث كثيرة في مثالب الصحابة وذمهم ، بالطبع الكذب ممن روي عنهم لا منه هو ، لكن طعن عليه كثيرون لهذا الأمر .

قال ابن حيويه الخزاز (كان يملي مثالب أصحاب النبي وأبي بكر وعمر فتركت حديثه) ، وقال ابن عبد الهادي (لا يتعمد وضع متن لكنه يجمع الغرائب والمناكير وكثير الرواية عن المجاهيل) ، وقال البرهان الحلبي (كثير الرواية عن المجاهيل) ، وقال الدارقطني (لم يكن في دينه بالقوي ولا أزيد علي هذا) وأنكر علي من يتهمه بالكذب وقال (إنما بلاؤه من هذه الوجادات) ،

فكما تري الرجل في ذاته إمام حافظ ، والأحاديث الغرائب المناكير التي رواها إنما هي ممن روي عنه لا منه هو ، وكما قيل من أسند فقد برئ ، ولا يعاب علي الرجل أنه أحب أن يحيط بكل ما كان يُروي عن أي راوٍ كان .

ـــ إبراهيم بن يحيي الأسلمي الذي كان يروي عنه الإمام الشافعي ويورّي قائلا حدثني الثقة :
هل هو فعلا متروك كما يقال عنه ؟ أقول لا بل هو ثقة .

قال الإمام الشافعي (كان ثقة في الحديث) ، وقال حمدان بن الأصبهاني وسُئل أتدين بحديث إبراهيم بن يحيي ؟ قال نعم ، وقال أحمد بن محمد بن سعيد (نظرت في حديث إبراهيم بن يحيي كثيرا وليس بمنكر الحديث) ،

وقال ابن عدي (وقد نظرت أنا أيضا في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكرا إلا عن شيوخ يحتملون) ، حتي قال (وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك ونسخ كثيرة) ، وقال (قد نظرت في أحاديثه وتبحرتها وفتشت الكل منها فليس فيها حديث منكر ، وإنما يروي المنكر من قبل الراوي عنه أو من قبل شيخه لا من قبله هو ، وقد وثقه الشافعي والأصبهاني وغيرهما) ،

إذن لم قالوا ما قالوا ؟ أقول لأنه كان مخالفا لهم في بعض أمور المعتقد ، قال ابن حنبل (كان قدريا معتزليا جهميا كل بلاء فيه) ، وإن كانوا يتنكبون عن حديث الرجل لواحدة فقط من هذه الأمور فكيف بها مجتمعة ، وقال الجوزجاني (فيه ضروب من البدع فلا يشتغل بحديثه) ،

وهكذا كان حال من يري عدم الرواية عنه من قبيل تركهم لحديث أهل البدعة وما شابه لا من قبيل أنهم ضعفاء في الحديث ، فالرجل أيا كان معتقده فهو ثقة في الحديث أو صدوق علي الأقل .

___ الحارث بن عبد الله الأعور الذي أكثر الرواية عن علي بن أبي طالب : هل هو فعلا كذاب كما قالوا عنه ؟ أقول لا بل هو صدوق حسن الحديث وثقة فيما يرويه عن علي بن أبي طالب بشكل أخص ، إذن لم قالوا ما قالوا ؟

قال أحمد بن صالح المصري (ثقة ما أحفظه ، وما أحسن ما روي عن عليّ) فقيل له قال الشعبي إنه يكذب فقال (لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه) ، وقال ابن معين (ليس به بأس ، ثقة فيما يرويه عن علي بن أبي طالب) ،

وقال أبو بكر بن أبي داود (كان أفقه الناس وأفرض الناس وأحسب الناس) ، وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال ابن كثير (كان حافظا للفرائض معتنيا بها وبالحساب) ، وروي له ابن حبان في صحيحه ، وابن الجارود في المنتقي ، والضياء المقدسي في المختارة ، وحسّن الترمذي حديثه في سننه ، وصحح حديثه الحاكم في المستدرك ،

إذن من أين أتي ذاك الترك ؟ أقول بعض الأئمة كان يري أنه صدوق فقط ولا يرقي لدرجة الثقة فهذا حسن لا بأس به ، إنما من أين أتي الكذب ؟ أقول كان الحارث الأعور شيعيا شديد التشيع ممن يفضلون علي بن أبي طالب علي كل الصحابة ، وذلك لم يكن مقبولا بحال عند أكثر الأئمة .

لكن دعنا نتفق أنه أيا كان رأي الرجل ومذهبه وخاصة في مسألة ليست بالشديدة كهذه فلا يعنينا في الحديث ، ففي الحديث والرواية الرجل صدوق حسن الحديث وثقة فيما يرويه عن علي بن أبي طالب ، مع التنبه للفرق في التشيع في القرون الأولي وبين من بعدهم ،

فالتشيع عندهم كان تقديم علي بن أبي طالب علي باقي الصحابة ، فيقولون علي بن أبي طالب ثم أبو بكر وعمر ، وإن كان هذا ليس بالصحيح إلا أنها ليست بمسألة شديدة تستدعي ترك بل وتكذيب الرواة بسببها ، أما ما بعد ذلك من قرون فصار التشيع علي المعني المشهور من الذم والقدح في عدد من الصحابة .

__ محمد بن عمر الواقدي المكثر في رواية السيرة والتاريخ : هل هو فعلا كذاب كما قالوا عنه ؟ أقول لا بل هو صدوق حسن الحديث قد يخطئ في بعض الأسانيد كغيره من الرواة ، لكنه ليس بكذاب إطلاقا ، إذن من أين أتي تكذيبه ؟

قال إبراهيم الحربي (كان أعلم الناس بأمر الإسلام) ، وقال أبو عامر العقدي (ما يفيدنا الشيوخ و الأحاديث إلا هو) ، وقال الصغاني (ثقة) ، وقال القاسم بن سلام (ثقة) ، وقال الداروردي (ذاك أمير المؤمنين في الحديث) ،

وقال مجاهد الختلي (ما كتبت عن أحد أحفظ منه) ، وقال محمد بن سعد (كان عالما بالمغازي والسيرة والفتوح وباختلاف الناس في الحديث) ، وقال مصعب الزبيري (والله ما رأيت مثله قط ، ثقة مأمون) ، وقال معين القزاز (أنا أسأل عن الواقدي ! الواقدي يُسأل عني) ،

وقال هشيم بن بشير (لئن كان كذابا فما في الدنيا مثله وإن كان صادقا فما في الدنيا مثله) ، وقال يزيد الأيلي (ثقة) ، وقال يعقوب بن شيبة (ثقة) .

كما تري كلامهم فيه توثيق قوي جدا للرجل ، فمن أين أتي إذن قولهم أنه متروك أو حتي كذاب ! أقول الرجل كان كثير الرواية جدا ، وكان يروي عن أي أحد ثقة كان أو ضعيفا أو متروكا أو مستورا أو مجهولا ، حتي كثر ذلك جدا وصار فيما يرويه كثير من الغرائب والمناكير والأحاديث المكذوبة والمتروكة ،

ومن أمثلة ذلك : قال أبو حاتم الرازي (حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين مناكير) ، لكن كما هو معروف من أسند فقد برئ ، فالرجل في نفسه ثقة أو صدوق علي الأقل ، ثم بعد ذلك انظر عمن روي عنهم .

وهناك سبب آخر لتضعيف بعضهم له وهو ظنهم تفرده ببعض الأحاديث ، وأذكر مثالا يبين خطأ ذلك حتي قال الإمام أحمد الرمادي (هذا مما ظُلم فيه الواقدي) ،

جاء في تهذيب التهذيب (9 / 363) (قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول في حديث نبهان يعني مولى أم سلمة عنها في قوله ﷺ أفعمياوان أنتما هذا حديث يونس لم يروه غيره ، قال أبو حاتم عبد الله وكان الواقدي رواه عن معمر ثم تبسم أي ليس من حديث معمر ،

وقال زكريا بن يحيى الساجي محمد بن عمر الواقدي قاضي بغداد متهم حدثني أحمد بن محمد يعني بن محرز سمعت أحمد بن حنبل يقول لم يزل يدافع أمر الواقدي حتى روى عن معمر عن الزهري عن نبهان عن أم سلمة حديث أفعمياوان أنتما فجاء بشيء لا حيلة فيه والحديث حديث يونس لم يروه غيره ،

وقال أحمد بن منصور الرمادي قدم علينا علي بن المديني بغداد سنة سبع أو ثمان وثمانين قال الواقدي قاض علينا قال وكنت أطوف مع علي فقلت تريد أن تسمع من الواقدي فكان متروّيًا في ذلك ثم قلت له بعد فقال أردت أن أسمع منه فكتب إلى أحمد فذكر الواقدي فقال كيف تستحل أن تكتب عن رجل روى عن معمر حديث نبهان وهذا حديث يونس تفرد به ،

قال أحمد بن منصور فلما قدمت مصر حدثنا ابن أبي مريم أنبأنا نافع بن يزيد عن عقيل عن ابن شهاب فذكر حديث نبهان فلما فرغ منه ضحكت فقال لم تضحك فأخبرته بقصة علي وأحمد قال فقال بن أبي مريم إن شيوخنا المصريين لهم عناء بحديث الزهري) ،

فقال الرمادي وهذا الحديث مما ظُلم فيه الواقدي ، فهذا حديث ظنوا تفرد الواقدي به ثم إذا بهم يجدون روايا آخر تابعه عليه حتي قيل أن هذا كان ظلما للواقدي ،

وأذكر مثالا آخر ، جاء في تهذيب التهذيب (4 / 274) (قال السهمي سألت الدارقطني عن سويد فقال تكلم فيه يحيى بن معين وقال حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد رفعه الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، قال ابن معين وهذا باطل عن أبي معاوية ،

قال الدارقطني فلم يزل يظن أن هذا كما قال يحيى حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المنجنيقي وكان ثقة رواه عن أبي كريب عن أبي معاوية كما قال سويد سواء وتخلص سويد) ،

فهذا حديث رواه سويد وقالوا هذا الحديث باطل حتي وجدوا له متابعا من راوٍ آخر ثقة فإذا بهذا الباطل صار من أصح الصحيح ! وكم من راوٍ ظُلم بنفس هذه الحجة ، يظن البعض تفرده بحديث فينكره عليه بل وربما يتهمه ثم يجد له متابعا يثبت أنه ما روي إلا ما سمع فعلا !

وهذا حدث مع الواقدي وغيره من الرواة في عدد ليس بالقليل من الأحاديث ، فحنانيك حين تريد أن تقول تفرد فلان بالحديث الفلاني ، فتلك كلمة تعني أنه ما فاتك شئ من طرق الأحاديث حتي تستطيع أن تجزم أن الراوي فعلا تفرد بالحديث .

__ محمد بن حميد التميمي الذي أكثر الإمام الطبري من الرواية عنه : قالوا عنه متروك ، لكن الرجل علي الصحيح ثقة في الحديث ، فمن أين أتي إذن اتهامه أنه متروك ؟

قال أبو يعلي الخليلي (كان حافظا عالما بهذا الشأن ، رضيه أحمد بن حنبل ويحيي بن معين) ، وقال أحمد بن حنيل (لا يزال بالريِّ علم ما دام محمد بن حميد حيا) وقال (حديثه عن ابن المبارك وجرير صحيح) ، وقال جعفر الطيالسي (ثقة) ، وقال ابن معين (ثقة) .

فكما تري الرجل موصوف بالثقة والحفظ ، إذن لم قيل عنه متروك ؟ أقول نفس السبب الذي لأجله تركوا الواقدي وغيره وهو كثرة الرواية عن المتروكين والمجهولين حتي كثرت في حديثهم الغرائب والمناكير حتي يظن من يسمعها أنها منهم هم .

قال ابن معين (ابن حميد ثقة ، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس من قبله إنما من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم) ، وهكذا فالرجل ثقة حافظ ، أو علي الأقل صدوق حسن الحديث ، والغرائب في حديثه هي ممن يروي عنهم لا منه هو .

__ أبو حنيفة النعمان مؤسس المذهب الحنفي : قالوا عنه ضعيف ، لكن علي الصحيح الرجل صدوق حسن الحديث علي الأقل ، إذن من أين أتي تضعيفهم له ؟

أقول الرجل مختلف فيه اختلاف حقيقي ، قال شعبة بن الحجاج (حسن الفهم جيد الحفظ) ، وقال صالح جزرة (ثقة) ، وقال ابن المديني (ثقة لا بأس به) ، وقال ابن معين (ثقة لا بأس به) .

لكن علي الوجه الآخر قال ابن عدي (لم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثا) ، وقال ابن حبان (حدث ب 130 حديثا أخطأ منها في 120 حديثا إما أن يكون قلب إسناده أو غيّر متنه) ، وقال ابن شاهين (في حديثه اضطراب) ،

وقال أبو نعيم (كثير الخطأ والأوهام) ، وقال أحمد بن حنبل (حديثه ضعيف) ، وقال البخاري (سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه) ، وقال الدارقطني (ضعيف) ، وقال النضر بن شميل (متروك الحديث) ، وقال الفلاس (واهي الحديث) ، وقال ابن سعد (ضعيف الحديث) ، وقال المخرمي (مسكين في الحديث) .

فالرجل مختلف فيه فهو علي الأقل من قبيل من يحسن حديثهم لذاته ما لم يثبت خطؤه في حديث بعينه ، لكن دعنا نري من أين أتي هذا الترك والنقد الشديد . قال العقيلي عنه (مرجئ) ، وقال ابن حبان (كان داعية إلي الإرجاء) ، وقال أبو نعيم (قال بخلق القرآن ، واستتيب من قوله الردئ غير مرة) ، وقال البخاري (كان مرجئا) ،

وقال حماد بن سلمة (كان شيطانا استقبل آثار رسول الله يردها برأيه) ، وقال سفيان الثوري (استييب من الكفر مرتين) ، وقال شريك النخعي (لأن يكون في كل ربع من رباع الكوفة خمار يبيع الخمر خير من أن يكون فيها من يقول بقول أبي حنيفة) ،

وقال ابن يزيد المقرئ (كان مرجئيا) ، وقال الإمام مالك عنه (الداء العضال) ، وقيل كذلك مدح الإمام الشافعي له لم يصح عنه ، وكثير من التابعين والأئمة غيرهم تكلموا في كونه مرجئا وقائلا بخلق القرآن وما شابه .

لكن ما يخصنا ليست المسألة العقدية أو المذهبية للرجل أيا كانت ، لكن كما هو معروف في هذا العهد كان الأئمة يتقون حديث من يرونهم من أهل البدعة وخاصة من كان يدعو الناس لها ، فمن هنا أتي قولهم بترك حديثه ، لكن الرجل في الأصل صدوق حسن الحديث قد يخطئ كغيره من الرواة .

وانظر للمزيد كتاب رقم (275) من سلسلة الكامل (الكامل في اتفاق الأئمة الأوائل علي ذم أبي حنيفة مع ذِكر ثمانين (80) إماما منهم الشافعي ومالك وابن حنبل والبخاري مع إثبات كذب ما نُقل عن بعضهم من مدحه وبيان النتائج العملية لذلك / 270 أثر) .

--

__ علي بن عاصم بن صهيب التميمي : قالوا عنه متروك ، لكن هل هذا هو الصحيح ؟ أقول لا بل الرجل في أقل الأحوال صدوق حسن الحديث إن لم يكن ثقة أخطأ في بضعة أحاديث فقط .

قال العجلي (كان ثقة معروفا بالحديث ، والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل) ، وقال الحاكم (صدوق) ، وقال ابن حنبل (هو والله عندي ثقة وأنا أحدث عنه) ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ،

لكن قال ابن حبان (كان ممن يخطئ ويقيم علي خطئه فإذا بُيّن له لم يرجع) ، وقال الدارقطني (كان يغلط ويثبت علي غلطه) ، وقال زكريا الساجي (عتبوا عليه في حديث محمد بن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي من عزي مصابا) ، وقال صالح جزرة (يغلط في أحاديث يرفعها وسائر حديثه صحيح مستقيم) .

فكل الأمر أن الرجل ثقة في الأصل ، إلا أنه أخطأ في بعض الأسانيد فبينوا له فظل علي رأيه أنه رواها علي الصواب ، فإذا استثنينا هذه الأحاديث فسائر حديثه صحيح لا خلاف في ذلك .

أما هذه الأحاديث التي يقال أنها أخطأ فيها فإن توبع عليها فهي علي الصحيح إذن ، وهذا ما أراه حدث فعلا ، فقد توبع علي هذه الأحاديث التي قيل أنه أخطأ فيها ، لكن دعنا ننهي الأمر أن نقول أن الرجل ليس متروكا إطلاقا كما أشاعوا عنه وإنما هو ثقة ربما أخطأ في بضعة أسانيد فقط .

ــــ الربيع بن حبيب العبسي راوي مسند الربيع : أكثر الناس من غير الشيعة لا يقبلون مسند الربيع ولا يروون أي حديث منه ، وذلك لتركهم الربيع بن حبيب وبالتالي ترك كل ما رواه ، إلا أن ذلك ليس بصحيح إطلاقا ، والربيع ثقة ، ويتم التعامل مع مسند الربيع من حيث الأسانيد كأي مسند آخر .

من أقوال الأئمة في الربيع بن حبيب : قال أبو أحمد الحاكم (حديث الربيع عن نوفل منكر ولكن الحمل فيه عندي علي نوفل لا علي الربيع ، والربيع ثقة) ، وقال يحي بن معين (ثقة) ، وقال يعقوب بن شيبة (ثقة) ، وقال ابن المديني (ثقة) ، وقال المزي (ثقة) ، وقال ابن حنبل (ما أري به بأسا) ، وقال أبو داود (ثقة) ، وذكره ابن شاهين في الثقات ،

إلا أن أبا حاتم وابن حبان وابن حنبل والبخاري قالوا (منكر الحديث) وهذه هنا لا تعني التضعيف إن قيلت في الرواة الثقات وإنما تعني أنهم ينفردون ببعض الأحاديث ، وذلك مبسوط في كتب علوم الحديث ،

ومن أمثلة أقوالهم في ذلك قول الإمام السيوطي في الحاوي للفتاوي (2 / 136) (.. وإنما أطلق المنكر على حديث القلتين ووصف في الميزان عدة أحاديث في مسند أحمد وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنها منكرة ، بل وفي الصحيحين أيضا ،

وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية ، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث فضلا عن بطلانه ، وطائفة كابن الصلاح ترى أن المنكر والشاذ مترادفان ، وكم في الصحيح من حديث وصف بالشذوذ ..)

فكثير من الألفاظ كالمنكر والشاذ كان لها معان أخري عند أئمة الحديث الأوائل غير المعاني التي صارت مشهورة عند من بعدهم ، وكم من حديث قالوا عنه صحيح شاذ وصحيح منكر وصحيح غريب وغير ذلك ، فلم يكن إطلاق النكارة والشذوذ دالا علي ضعف الحديث .

أما عند من بعدهم وغلبة الألفاظ والمعاني الفقهية صار معني المنكر هو المعني المتداول المشهور اليوم يعني الضعيف بدرجاته ، وإنما تؤخذ الألفاظ بمعانيها عند قائلها لا بمعانيها عند سامعها .

حتي إن سلمنا أنها تعني التضعيف فليس من شرط الثقة أو الصدوق ألا يخطئ أبدا ، وكم من ثقة أو صدوق أخطأ في بضعة أحاديث وما أخرجه ذلك عن درجة الثقة أو الصدق ، والرجل كان مكثرا جدا وتجاوز حديثه (500) حديث ، فمثله بضعة أخطاء معدودة مغمورة في بحر روايته ،

وهذا مع التسليم أصلا أنها أخطاء ، والرجل ثقة ربما أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، وما يهمنا هنا هو أن مسند الربيع كتاب مسند كأي كتاب آخر يتم التعامل معه ومع أسانيده من حيث التصحيح والتضعيف كأي كتاب مسند آخر .

__ مسند/ نسخة نبيط بن شريط الأشجعي : أولا نبيط بن شريط نفسه هو صحابي لا خلاف في ذلك ، إنما الكلام عن نسخة نبيط التي يرويها أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط عن أبيه عن جده عن نبيط بن شريط .

قالوا هي نسخة مكذوبة كليا ، وما ذلك إلا لوجود أحاديث منكرة فيها ، قال الذهبي (نسخته فيها بلايا ، لا يحل الاحتجاج به فإنه كذاب) ، وتبعه ابن حجر والشوكاني .

أقول هذا ليس بصحيح إطلاقا ، وهو ضعيف فقط ، فبدايةً النسخة فيها قريب من (55) حديثا ، منها (50) حديثا رواها غيره أيضا وتوبع عليها وأكثرها أحاديث صحيحة .

أما الباقي فبضعة أحاديث أنكرت عليه ، وهذه تُترك من حديثه ، وكم من راو صدوق حسن الحديث أنكرت عليه بضعة أحاديث أخطأ فيها وما نزل بهم ذلك إلي الضعف فضلا عن النزول الي درجة الكذب !

والمراد أنها نسخة كأي نسخة أخري ، يتم التعامل مع أحاديثها كأي نسخة أخري دون الإطلاق المبدأي أنها كلها مكذوبة .
